

مرسوم سلطاني

رقم ٨٠/٩٣

بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع انشاء خط أنابيب
للفاز من منطقة مريرات الى مناجم النحاس بولاية صحار

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان
بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري
للدولة وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ باصدار قانون نزع الملكية للمنفعة العامة .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ : يعتبر مشروع انشاء خط أنابيب للفاز يمتد من منطقة مريرات الى مناجم النحاس
بولاية صحار عبر المناطق المحددة في المذكرة والرسم التخطيطي الاجمالي
المرفقين من مشروعات المنفعة العامة .

مادة ٢ : للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والاراضي اللازمة
للمشروع المذكور هي وما يكون عليها من منشآت وذلك طبقا لاحكام قانون نزع
الملكية للمنفعة العامة المشار اليه .

مادة ٣ : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .
صدر في ٢ صفر سنة ١٤٠١
قابوس بن سعيد
سلطان عمان
الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠

مذكرة وزارة النفط والمعادن بشأن طلب تقرير عن المنفعة العامة لمشروع خط أنابيب الغاز المقدم من منطقة المريرات الى مناجم النحاس في ولاية صحار

يهدف المشروع الى توفير الوقود لمشروع النحاس في منطقة صحار ، كما انه يقوم
بتوفير متطلبات وزارة الكهرباء والمياه هذا من جانب ومن جانب اخر فان هذا المشروع سوف
يساعد على تشجيع قيام صناعات جديدة على طول ساحل منطقة الباطنة .
وتبلغ التكاليف الرأسمالية المضمنة في الميزانية لهذا المشروع حوالي ٢٤٠ مليون
دولار وتبلغ الاعتمادات الموضوعة في الميزانية لدفع التعويضات الخاصة بحقوق مسار الطريق
حوالى ٦٧٥٠٠ دولار أمريكي وسوف يتم الصرف من هذا البند مقابلة اى تعويض قانوني
يتقدم به اى مواطن تنزع ارضه .

ونظرا لان الشركة التي حصلت على مقاولة بناء خط الانابيب تعمل الان بالقرب من
منطقة الجفنين ويتوقع ان تصلكها قريبا .
لذلك فان الامر يقتضي اتخاذ الاجراءات الازمة لنزع ملكية ما قد يعترض هذا المشروع
من ملكيات خامسة طبقا لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة وحسب الخرائط المرفقة عن
التخطيط الاجمالي للمشروع .

وزير النفط والمعادن

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٢٠٧) الصادرة في ١٥/١٢/١٩٨٠